الأمم المتحدة S/PV.9757

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9757

الثلاثاء، 22 تشرين الأول/اكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليابان	السيد ميكانغي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/123)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 13/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/123)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وهايتي وكينيا للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا إيسابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة روزي أوغست دوسينا، مديرة البرامج، الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/742، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ إحاطتي السابقة للمجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.9679)، تفاقمت الحالة في هايتي للأسف. فهناك أكثر من 000 700 مشرد داخلياً، ما يعني زيادة بنسبة 22 في المائة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعلى الرغم من التقدم الأولي الذي أحرزته العملية السياسية، والذي سبق أن أبلغت عنه في شهر تموز/يوليه، فإنها تواجه الآن تحديات كبيرة، الأمر الذي يحول الأمل إلى قلق بالغ. فلا تزال الحالة الأمنية هشة للغاية مع تجدد ذروة العنف الحاد. وتستمر معاناة الهايتيين في جميع أنحاء البلد مع تصاعد أنشطة العصابات الإجرامية وتوسعها خارج بورت أو برانس، ما أدى إلى نشر الخوف والرعب، وإرباك جهاز الأمن الوطني.

إن الحالة الإنسانية أكثر سوءًا اليوم. ففي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر هجوم مروع ووحشي شنته العصابات على بلدة بونت سوندي الصغيرة في مقاطعة أرتيبونيت عن مقتل 115 مدنيًا وإصابة العشرات بجروح. وقد سلط الهجوم الضوء على حالة انعدام الأمن التي يضطر الهايتيون للعيش في ظلها وأدى إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية. ودفع ذلك الحدث المروع، الذي صدم البلد، الآلاف من السكان إلى الفرار من منازلهم بحثًا عن ملجأ في مناطق أخرى، وهو تذكير آخر بانعدام الأمن المتفاقم الذي لا يزال يعيث فسادًا في الحياة اليومية للشعب الهايتي.

كما تهاجم العصابات في البحر. فقد تعرضت القوارب الصغيرة التي تنقل المدنيين من العاصمة إلى مناطق أخرى في هايتي للهجوم. وتعرض موظفو شركات شحن البضائع الدولية للاختطاف، الأمر الذي دفع شركات الشحن الدولية إلى تعليق خدماتها إلى هايتي.

وعلى مدى الأيام الخمسة الماضية، خلال عطلة نهاية الأسبوع، تعرضت مناطق مختلفة من بورت أو برنس – مثل سولينو ونزونو ودلماس السفلى وسيتي ميليتير ودرويار وتاباري وكروا دي بوكيه وسيتي دودون وأركاي، في المقاطعة الغربية، وكذلك لاستير في مقاطعة أرتيبونيت – لهجمات مستمرة من قبل مجموعات عصابات مختلفة من تحالف فيف أنسام.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أن أشدد على الأثر المدمر للعنف على شعب هايتي. إن النساء والرجال وخاصة الأطفال يشعرون بالوطأة الكاملة للفظائع التي ترتكبها العصابات والتي تتجلى في عمليات القتل والخطف والعنف الجنسي والوحشية غير المسبوقة في المناطق المتضررة. وتستخدم

العصابات العنف الجنسي بشكل منهجي كسلاح للإرهاب والإخضاع، وتلحق معاناة لا توصف بالنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.

ويظل الشعب الهايتي يعاني من ظروف معيشية مزرية، مع محدودية متزايدة في الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق التي شُرِّد إليها آلاف الأشخاص إذ فروا من ذلك الرعب.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد انضم إلى الوحدات الكينية التابعة لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، منذ الانتشار الأول في شهر حزيران/يونيه، نظراء من جزر البهاما وبليز وجامايكا. ونشر ما يقرب من 430 فرداً تقريباً، ووجودهم تطور مرحب به. غير أنه بعيد كل البعد من أن يكونا كافياً. وبطبيعة الحال، فإن إعلان الرئيس الكيني روتو عن نشر المزيد من الوحدات في الأسابيع المقبلة لتكملة القوات المنتشرة بالفعل أمرٌ رحب به بطبيعة الحال ترحيبا حارا. وعلى الرغم من بعض التعهدات التي قدمت للصندوق الاستئماني، لا تزال البعثة تعاني من نقص حاد في الموارد قد يؤثر على انتشارها ويعيقها عن تنفيذ مهامها في دعم الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لأعضاء المجلس لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تموز/يوليه. فالولاية المجددة توفر الإطار اللازم لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمواصلة عمله الحاسم في دعم هايتي خلال هذه الفترة الانتقالية. واستجابةً لطلب المجلس، عملنا بنشاط على وضع استراتيجية شاملة لدعم العملية السياسية التي يقودها الهايتيون. وتتضمن الاستراتيجية ضرورة إجراء حوار وطني معزز وشامل للجميع وتعزيز الدعم للإصلاحات الانتخابية والدستورية وزيادة الأمن العام من خلال تعزيز التعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، بطبيعة الحال، لأشكر الأعضاء على دعمهم الحاسم للقرارات المتعلقة بهايتي، بما في ذلك تجديد نظام الجزاءات وولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

وقد طغت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الخلافات المتزايدة داخل السلطة التنفيذية ثنائية الرئاسة على التقدم المحدود الذي أحرزته السلطات الوطنية في تنفيذ ترتيبات الحكم الانتقالي المتفق عليها.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، خلف السيد ليزلي فولتير السيد إدجارد لوبلان في رئاسة المجلس الرئاسي الانتقالي في ترتيب معدل للرئاسة المؤقتة للمجلس في خضم مزاعم فساد بحق ثلاثة من أعضائه. وازدادت التوترات بين المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة. ونتيجة لذلك، ازداد الإحباط الشعبي من التفاعلات المتضاربة – التي تؤثر على عمل السلطات الانتقالية – ويؤدي إلى تآكل الثقة في العملية السياسية الحالية.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على تعزيز التعاون داخل السلطة التنفيذية ثنائية الرئاسة، حاثا إياها على تنحية الخلافات جانباً والتركيز على معالجة انعدام الأمن وإصلاحات الحكم والاستعدادات للانتخابات. ويجب على السلطة التنفيذية ثنائية الرئاسة أن تعمل في وحدة وبشعور أكبر بالمسؤولية لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحًا في البلد.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي تلك البيئة، يجب أن تترافق الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الانتقالية، سواء في المجال الأمني أو السياسي أو في مجال الحكم الرشيد، مع تدابير حازمة لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد وتعزيز سيادة القانون. ويبقى تعزيز المؤسسات القضائية في هايتي وقدرتها على العمل باستقلالية تامة لضمان تحقيق العدالة أمراً أساسياً من أجل استعادة وبناء ثقة المواطنين وقادتهم والمؤسسات الحكومية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد كلف المجلس الرئاسي الانتقالي بعقد مؤتمر وطني، وهو آلية شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، لتقديم توصيات بشأن الإصلاحات الدستورية، ووضع عقد اجتماعي جديد وإعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي

وتنظيم مؤسسات الدولة. إن تعزيز عمل المؤتمر الوطني وتمكينه ودعمه أمر ملح، بما في ذلك لتجنب التأخير في تنفيذ ولايته، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على الجدول الزمني للانتخابات. وتعيين سبعة أعضاء من أصل تسعة أعضاء في المجلس الانتخابي المؤقت في 18 تشرين الأول/أكتوبر وتنصيبهم خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت بشكل كامل. وأحث القطاعات المتبقية على تسمية الممثلين على وجه السرعة للسماح باستكمال المجلس الانتخابي المؤقت. إن المشاركة الفعالة من جميع القطاعات أمر بالغ الأهمية ويسمح للتحضيرات الانتخابية بالمضي قدماً بأقصى سرعة، بما في ذلك ما يتعلق بخارطة الطريق كما طلب المجلس. ولا يمكن أن يغيب قطاعا المرأة وحقوق الإنسان عن تلك العملية. وسيكون للمزيد من التأخير تأثير بالضرورة على الجدول الزمني المتفق عليه للانتخابات.

وما زالت الحالة الإنسانية سيئة للغاية. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على ما يقرب من نصف السكان، وقد أدت سيطرة العصابات على الطرق الرئيسية إلى تعطيل توزيع السلع والخدمات الأساسية بشكل كبير. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار وأصبحت العديد من المجتمعات على حافة الانهيار بسبب نقص الغذاء والعنف المستمر، الأمر الذي جعل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير منتجة. وقد أدى ذلك المزيج من انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى نزوح واسع النطاق، وهو ما سبق أن ذكرته. وقد أبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن زيادة كبيرة في عدد المشردين دوليًا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل 20 في المئة فقط من المرافق الصحية في بورت أو برنس، و 40 في المئة على مستوى البلد. ويفتقر حوالي 45 في المائة من السكان إلى مياه الشرب النظيفة. كما إن إمكانية الحصول على التعليم معاقة بشكل كبير، حيث أغلقت 000 1 مدرسة بسبب انعدام الأمن.

وكانت ترتيبات الحوكمة الجديدة للمرحلة الانتقالية والنشر المتوقع لبعثة الدعم الأمني متعددة الجنسيات واحتمال إجراء الانتخابات قبل نهاية عام 2025 قد أعطت بصيصاً من الأمل قبل بضعة أشهر. ومع ذلك، فإن الوقت يمضي. وضمان إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وتشاركية، بما في ذلك إجراء استفتاء وانتخابات عامة على حد سواء، والالتزام الثابت من قبل جميع أصحاب المصلحة بتنشيط التوافق الوطني ووضع المصالح الوطنية فوق مصالحهم الخاصة أمر جوهري. ولا يمكن للانتخابات أن تسهم حقًا في استعادة الحكم والاستقرار في هايتي إلا من خلال تفان لا يتزحزح في تنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها في آذار/مارس. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإعادة بناء ثقة الجمهور وضمان شرعية العملية السياسية. ودعم الأجهزة الأمنية الهايتية وتمويل بعثة الدعم الأمني متعددة الجنسيات أمران أساسيان.

(تكلمت بالفرنسية)

إن الطريق الذي على هايتي أن تسلكه مليء بالمخاطر. لذلك نحثّ الجهات السياسية الفاعلة على ضمان عدم خروج العملية السياسية عن مسارها، وندعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على دعمه الثابت لشعب هايتي في سعيه نحو الاستقرار. وستواصل شبكة المعلومات والعمل الإنساني مع شركائها تقديم الدعم الاستراتيجي اللازم لتجاوز هذه الفترة الحرجة. وسيظل التقدم السياسي وتحسين الحالة الأمنية والتدابير الموجهة ضد المفسدين الذين يواصلون تهديد مسار هايتي لاستعادة المؤسسات الديمقراطية أمراً ضرورياً في المستقبل.

إن مقدرة شعب هايتي على الصمود وقوته استثنائيان ويستحقان دعمنا المتواصل في جميع المجالات. ويجب علينا أن نبقى مصممين على مساعدة هايتي في طريقها نحو الأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لأمر حسن أن أكون هنا في هذه المناقشة المهمة جدا بشأن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في هايتي.

وأعرب عن تقديري للسفيرة باسكال بايريسفيل لتنظيمها هذه الإحاطة خلال رئاسة سويسرا لمجلس الأمن ودعوتها لي هنا اليوم. إنني أتكلم هنا بصفتي المديرة التنفيذية لليونيسف وبصفتي المناصرة الرئيسية المعيّنة للحالة الإنسانية في هايتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

لقد استمرت الحالة الكارثية في التدهور، منذ أن قدمت إحاطة للمجلس قبل ستة أشهر بشأن الأزمة في هايتي (انظر S/PV.9613). فالهايتيون يعانون كل يوم من أسوأ أنواع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات لحياتهم التي نشهدها في أي مكان في العالم. فقد قُتل أكثر من 600 3 شخص في عام 2024، بحسب ما ورد في تقرير صادر عن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وترتكب الجماعات المسلحة بانتظام انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك القتل والتشويه. وقد شهدنا حتى الآن هذا العام زيادة مذهلة في حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنساني. كما تنشط الجماعات المسلحة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في عملياتها. ونقدر أن الأطفال يمثلون ما بين 30 إلى 50 في المائة من أفراد الجماعات المسلحة. إنهم يُستَخدَمون كمخبرين وطهاة ورقيق جنسيين، ويجبرون هم أنفسهم على ارتكاب أعمال عنف مسلح.

وفي جميع أنحاء البلد، يحتاج 5.5 ملايين نسمة، من بينهم 3 ملايين طفل، إلى مساعدات إنسانية حتى الآن هذا العام، حيث يواجه نصف السكان تقريبًا انعدام الأمن الغذائي الحاد وتزايد في سوء التغذية. وهناك الآن أكثر من 000 700 شخص، بما في ذلك أكثر من 000 360 طفل، مشردين داخلياً. وقد لجأ العديد منهم إلى أقاربهم وعائلاتهم المضيفة بعيدًا عن منازلهم، بينما يعيش الآلاف منهم في مخيمات أو ملاجئ مكتظة حيث لا يزالون معرضين لخطر العنف والاستغلال. ففي عطلة نهاية الأسبوع الماضي فقط، أدت الهجمات التي وقعت في منطقة بورت أو برنس الحضرية إلى تشريد 000 4 شخص إضافي. وتلك الدورة من العنف والتشريد هي الآن نمط قاتل يقلب حياة الأطفال والأسر رأساً على عقب.

كما تحرم الأزمة الأطفال من حقهم في التعليم. وحتى الآن في هذا العام، فقد أكثر من 000 300 طفل فرصة التعلّم، حيث أغلقت المدارس أو هوجمت أو حولت إلى ملاجئ مؤقتة للمشردين. ومع بدء العام الدراسي الجديد، سيتعرض الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لخطر العنف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العنف وانعدام الأمن يقوضان قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول باستمرار إلى الهايتيين المحتاجين. وعلى الرغم من أن فرقنا عملت بلا كلل للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وحققت بعض النجاح، فإن إمكانية وصولنا لا تزال محدودة ومتفاوتة ولا يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، فإن العديد من النساء والأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المحاصرة والبالغ عددهم 1.6 مليون امرأة وطفل محرومون إلى حد كبير من المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من تفشي العنف والظروف الإنسانية الصعبة، لا يزال الأطفال والأسر يُعادون إلى هايتي. والعديد من الأشخاص الذين يعادون من الفئات الضعيفة للغاية، وغالباً ما يفتقرون إلى الموارد والوثائق الرسمية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي بعض الحالات، لا يحصل الأطفال الذين يعادون على دعم عائلي يذكر في هايتي، ويتركون ليعتمدوا على أنفسهم.

وحتى في مواجهة العنف ومحدودية إمكانية الوصول، يبقى العاملون في مجال تقديم الإغاثة ويواصلون تقديم المساعدة للمحتاجين. وقد وصلت الأمم المتحدة وشركاؤنا، حتى الآن هذا العام، إلى أكثر من 1.2 مليون شخص بالغذاء وحوالي نصف مليون شخص بالمياه والصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية الضرورية وفحصت ما يقرب من 000 300 طفل للكشف عن الهزال ووفرت خدمات صحية لما يقرب من 000 600 شخص. غير أن ذلك أبعد من أن يكون كافيا. فمع تدهور الأوضاع يوماً بعد يوم، يجب علينا توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية بشكل عاجل، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. كما ينبغي أن تعزز تلك الاستجابة قدرة المنظمات والمؤسسات الهايتية ومقدرتها على الصمود على المدى الطويل.

ويجب علي أن أشدد على أن الاستجابة الموسعة والمستدامة لن تنجح إلا بدعم قوي من المجلس. والآن هو الوقت المناسب لنا جميعاً للاستثمار في هايتي وشعبها ومستقبلها. لكن نافذة العمل في تقلص. وأحث أعضاء المجلس على الالتزام بسلسلة من الخطوات الحاسمة لمساعدة سكان هايتي.

أولاً، يجب على المجلس أن يستخدم نفوذه مع الجهات الفاعلة الحكومية والجماعات المسلحة لحماية حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال ووقف الهجمات على البنية التحتية المدنية.

ثانياً، يجب زيادة التمويل الإنساني المرن بشكل كبير للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في الميدان. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي ممولة بنسبة 42 في المائة فقط لعام 2024.

ثالثًا، يجب توسيع نطاق الاستثمارات التكميلية في الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة الإنمائية لدعم التعافي وبناء القدرة على الصمود.

رابعاً، يجب تحسين دعم الحماية للعمليات الإنسانية في الميدان.

إن اليوم هو المناسبة الأخيرة التي أتكلم فيها مع المجلس بصفتي المستشارة الرئيسية المعنية بالحالة الإنسانية في هايتي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأعضاء على الجهود التي بذلوها حتى الآن للتخفيف من حدة الأزمة، وأناشد أن نعطي جميعنا الأولوية لزيادة الالتزامات السياسية والمالية من أجل هايتي على وجه السرعة. فهذه لحظة محورية بالنسبة للبلد، حيث يقود المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة التي باشرت مهامها الآن بذل الجهود، وبدعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني للمبادرات الأمنية. فهاتان كلتاهما خطوتان مهمتان جدا.

والآن علينا أن نضطلع بدورنا. فالمجتمع الدولي يمتلك الأدوات والموارد اللازمة لمساعدة هايتي على الخروج من هذه الأزمة والشروع في طريق التعافي المستدام. والمسألة مسألة إرادة. فهل لدينا الإرادة للقيام بما هو مطلوب – للعمل يداً بيد مع الشعب الهايتي لبناء مجتمع مسالم ومزدهر تُحترم فيه حقوق الإنسان وتُصان؟ أعتقد أن الإجابة نعم. إن الهايتيين، وخاصة أطفال هايتي، يعتمدون علينا. فيجب علينا ألا نخذلهم – ولا يسعنا أن نخذلهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوسينا.

السيدة دوسينا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس اليوم على الحالة العامة لحقوق الإنسان في هايتي. أنا روزي أوغست دوسينا، محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان ومديرة برامج في الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث أنشط منذ عام 2002، ورئيسة مجموعة "معاً ضد الفساد".

إن المأساة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي نعيشها في هايتي سببها الإفلات من العقاب على الجرائم المالية وجرائم القانون العام. فلفترة طويلة، كنا نعتقد أنه يكفي النضال من أجل مقاضاة وإدانة المتورطين في جرائم ضد حياة المواطنين وممتلكاتهم. ولم نقدر تمامًا ثقل الإفلات من العقاب على الجرائم المالية. فالفساد مستشر في البلد. وما التعامل مع الفضيحة الأخيرة التي طالت أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الذين يستميتون في التمسك بالسلطة إلا دليل قاطع على ذلك. إن الإدارة العامة الهايتية ضحية عملية نهب واسعة النطاق لموارد الدولة، حيث يقوم المسؤولون والمديرون بنهب الأموال العامة وإثراء أنفسهم بشكل غير قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، تباع الأسلحة والذخيرة والمخدرات بشكل غير قانوني على الأراضي الوطنية. وكل تلك الأموال القذرة، الناتجة عن تلك الأنشطة غير القانونية، تتدفق بسهولة إلى نظام مالي لا توجد به ضوابط تذكر.

وبسبب ذلك الإفلات من العقاب المتعلق بالجرائم المالية والجرائم الشائعة تُتَداول الأسلحة غير المشروعة في البلد، الأمر الذي يغذي انعدام الأمن الذي أصبح نظامًا. ويظل قطاع الطرق المسلحون يعيثون فساداً في السكان ويقتلون الناس كل يوم ويختطفون وينظمون المجازر والهجمات المسلحة ويعلمون أنهم لن يحاكموا أبداً من قبل القضاء

المتهاون للغاية. وتُختلس المبالغ المخصصة للاستخبارات التابعة لأجهزة الدولة المختلفة.

وكذلك بسبب ذلك الإفلات من العقاب على الجرائم المالية والعامة، يواصل قطاع الطرق بغطرسة إقامة أكشاك دفع رسوم المرور ويطالبون السكان الهايتيين بدفع رسوم حق المرور. وتتكاثر بلا حدود المخيمات المؤقتة التي يقيمها المواطنون الهاربون من المذابح والهجمات المسلحة التي يشنها قطاع الطرق. ولا تزال الاعتداءات الجنسية تُرتكب في بلد تتعرض فيه النساء والفتيات للخطر باستمرار، لأن الاغتصاب الجماعي يستخدم كسلاح وتستخدم أجساد النساء والفتيات كساحة معركة. إن السن لا يحمينا – فالفتيات الصغيرات في عمر 3 سنوات والنساء المسنات يتعرضن للاغتصاب بإفلات من العقاب. ومكان إقامتنا لا يحمينا – فنحن نصطاد في المخيمات المؤقتة أو حتى في منازلنا، لنغتصب بشكل جماعي. ولا تتلقى الناجيات، المدمرات تمامًا جسديًا ونفسيًا، أي مساعدة من سلطات الدولة.

والنظام القضائي الهايتي مختل بقدر ما هو فاسد. فينتشر في العديد من المحاكم الابتدائية العديد من قضاة ونواب قضاة الحكومة الذين يطلقون سراح أعضاء العصابات المسلحة مقابل رشاوى. ولا يرغب القضاة ذوو الشجاعة القليلة في الحكم في القضايا المعروضة عليهم للتحقيق القضائي. وتُرفض قضايا الفساد أو تشطب، وفي بعض الولايات القضائية في البلد تباع العدالة لمن يدفع أكثر.

إن هايتي تعاني مخاض أزمة متعددة الأبعاد تؤثر بشكل كبير على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إننا غارقون في الفقر المدقع، وتتخلل حياتنا عصابات مسلحة تتحكم في أحيائنا ومدارسنا ومستشفياتنا وتجارتنا وتنقلاتنا لأغراض اقتصادية ومالية وانتخابية وسياسية.

ولئن كان نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة أداة في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المالية وانتهاكات حقوق الإنسان، فيجب أن يشمل قادة وأعضاء العصابات المسلحة الذين فُرضت عليهم الجزاءات جميع من دعموهم وما زالوا يدعمونهم، لكي يكون نظام الجزاءات أكثر فعالية.

ويجب على المجتمع الدولي اليوم ألا يكرر خطأ الاعتقاد بأن إجراء الانتخابات تحت أي ظرف من الظروف سيساعد على إخراج البلد من حالة الركود. وبالمثل، لن تحل الحالة الأمنية المقلقة بواسطة القوات متعددة الجنسيات أو حتى قوات الأمم المتحدة التي لا تأخذ في الحسبان حجم الكارثة – فقطاع الطرق مدججون بالسلاح ومنظمون تنظيما عاليا.

وبسبب خطورة الحالة الاجتماعية والسياسية، ارتضى الشعب الهايتي الفقير أن يعهد إلى مجلس مكون من تسعة أعضاء، من بينهم مراقبان، بمهمة كان ينبغي أن يقوم بها شخص واحد. إنهم يكلفوننا الكثير لدرجة أنهم عندما يغادرون سيتركون البلد في مأزق، على الرغم من أنهم لا يحققون سوى القليل من النتائج.

غير أن استعادة الأمن والإصلاح الدستوري وتنظيم الانتخابات، بهدف العودة إلى النظام الدستوري، تفترض مسبقاً التزاماً بحسن نية من قبل سلطات الدولة والمجتمع الدولي على حد سواء بالحل النهائي لهذه الأزمة الهايتية التي لا تنتهي أبدا.

لذلك نقترح أن يواصل المجلس إيلاء الاهتمام لاحتياجات الشعب الهايتي؛ ويطبق الجزاءات على جميع المسؤولين عن الحالة في البلد؛ تطبيقها بالكامل، ولا سيما حظر الأسلحة وتجميد أصول من فُرضت عليهم جزاءات؛ ويطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تحترم الجزاءات احتراماً كاملاً وصادقاً؛ ويطلب أن تعمل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، التي تم للتو تجديد ولايتها، مع قوات إنفاذ القانون للقضاء على العصابات المسلحة بشكل فعال؛ وأن يطلب من السلطات الهايتية المضي قدمًا في فحص مختلف مكاتب الإدعاء العام في البلد لتطهير النظام القضائي؛ والمضي قدما في فحص الشرطة وتعزيز تلك المؤسسة لتجنب اضطرار مجلس الأمن إلى إرسال قوة أخرى إلى هايتي بعد بضع سنوات من مغادرة البعثة؛ ودعوة السلطات الهايتية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لحماية النساء والفتيات من الاعتداء الجنسي؛ ومطالبة السلطات الهايتية بتطهير الإدارة العامة والمالية العامة؛ وأخيراً، دعوة السلطات الهايتية إلى

الالتزام بمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، اللذين أصبحا جزءًا من النظام، مكافحة فعالة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة دوسينا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على إحاطتها. إن العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي) في الميدان بالغ الأهمية لدعم هايتي في طريقها نحو تحقيق انتقال ديمقراطي. وأود أيضًا أن أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) كاثي راسل والسيدة روزي أوغست دوسينا، من الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، على وجهات نظرهما القاتمة ولكن مهمة حول التحديات المروعة التي لا يزال الشعب الهايتي يواجهها.

أود أن أبدأ بالإقرار بالمجزرة المروعة التي وقعت في بونت سوندي. نحن نتذكر الأرواح التي فُقدت، والعديد منها أرواح نساء وأطفال. تذكرنا وفاتهم بأهمية العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والمجتمع الدولي من أجل شعب هايتي. نحن ندين بشدة الهجمات المروعة على المدنيين، تماماً كما تدين الولايات المتحدة أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها العصابات والتي تهدف إلى زعزعة استقرار الحكومة.

ورغم هذه المأساة، هناك بعض علامات التقدم. أولاً، على المسار السياسي، شهدنا تنصيب المجلس الرئاسي الانتقالي في نسيان/أبريل وتعيين رئيس الوزراء في أيار/مايو والحكومة الجديدة في حزيران/يونيه. وتقدر الولايات المتحدة أن قادة هايتي يضعون خلافاتهم جانباً ويعملون معاً لوضع البلد على الطريق نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وندعم بقوة جهود رئيس الوزراء كونيل وحكومته في النهوض بالأولويات الوطنية التي حددها المجلس الرئاسي الانتقالي. ليس هذا هو الوقت المناسب للتناحر السياسي. لقد حان الوقت الآن للوحدة الوطنية الهايتية في المعركة الدولية ضد العصابات. وبينما تمضي العملية السياسية قدما، يجب أيضا أن تبذل بالتوازي الجهود اللازمة لتوفير أساس أمني قوي. وفي هذا الصدد، يجب أن نعمل على الحفاظ على المكاسب التي حققتها البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، التي جدد مجلس الأمن الإذن بها، بعد نشر أول وحدة من البعثة في حزيران/يونيه، والذي أعقبه نشر مجموعة أخرى في تموز/يوليه. إن تجديد ولاية البعثة بالإجماع يبعث برسالة قوية إلى شعب هايتي مفادها أن العالم يقف إلى جانبه.

وبينما نعمل على تعزيز البعثة الآن، يجب علينا أيضاً أن نستجيب للدعوات الواضحة من الحكومة الهايتية لضمان استدامة هذا الجهد على المدى الطويل. وكما قال الرئيس لوبلان، رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي، أمام الجمعية العامة، فإن تحويل البعثة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة من شأنه أن يؤمن تمويلاً أكثر استقراراً ويوسع قدرات البعثة. وتقف الولايات المتحدة مع إكوادور على أهبة الاستعداد للعمل مع المجلس وأعضائه لتلبية نداء هايتي وتحويل البعثة على وجه السرعة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. في الأسابيع الأخيرة، قامت البعثة مع الشرطة الوطنية الهايتية بتكثيف العمليات المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية، بنقل المعركة إلى العصابات وإيصال رسالة قوية – الشعب الهايتي، وليس العصابات الهايتية، هو من سيخط مستقبل البلد. إننا نقف إلى جانب الشعب الهايتي والشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بما في ذلك القوات الكينية والجامايكية والبليزية والبهامية الشجاعة في جهودهم لاستعادة الأمن.

وقد تمكنت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية من حماية سكان عدة مناطق وصدّ العصابات والاستيلاء على الأسلحة والقضاء على العديد من أفراد العصابات. ونتيجة لذلك، أُعيد فتح المطار. واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية، مما سمح بدخول البضائع إلى البلد. وفي أجزاء من بورت أو برنس، شهدنا زيادة في ثقة المواطنين. وهناك المزيد من النشاط الاقتصادي، وافتتاح المزيد من الأسواق، ويخرج المزيد من الناس إلى الشوارع. لكننا في هذه اللحظة الحرجة نحتاج إلى المزيد

من التمويل، ونحتاج إلى المزيد من المعدات للحفاظ على الأهداف الحاسمة للبعثة وتنفيذها. ولنكن واضحين أيضًا: على الأفراد الذين يهدفون إلى زعزعة استقرار هايتي لتحقيق مكاسب شخصية أن يكونوا أكثر حرصًا على هايتي وشعبها. ستتم محاسبة المسؤولين من قبل السلطات الهايتية والدولية. ونرحب بالجهود التي تبذلها هايتي للتصدي لمزاعم الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. إنها ضرورية لكي تحافظ الحكومة الانتقالية على ثقة الشعب الهايتي.

في 27 أيلول/سبتمبر، تم إدراج اسمي بروفان فيكتور ولوكسون إيلان على قائمة الأمم المتحدة لتجميد الأصول وحظر السفر بعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية اسميهما على لجنة الجزاءات بشأن هايتي. إن هذا الإدراج، الذي يستند إلى تقارير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 2653 (2022)، بمثابة رادع للأفراد الآخرين الذين يحددهم الفريق في تقاريره العلنية لتمكينهم من ممارسة عنف العصابات. سنستخدم كل ما لدينا من أدوات لتعزيز مساءلة أولئك الذين يسهلون العنف والاتجار بالمخدرات وعدم الاستقرار. لقد شهدنا بداية جيدة لمضي هايتي قدما، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. نحن مصممون على الاستمرار. نحن مصممون على مساعدة الشعب الهايتي لكي يخط المستقبل الذي يستحقه.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن شكري على الإحاطات القيمة، وأود أن أعرب عن تقديري لحضور ممثلين رفيعي المستوى للبلدان في هذه الجلسة.

في 24 كانون الثاني/يناير 2023، في أول جلسة تم فيها النظر في حالة هايتي خلال رابع فترة تشغل فيها إكوادور مقعد عضو منتخب في مجلس الأمن (انظر S/PV.9247)، أكدنا على تولينا دور المشاركة في مهمة الصياغة بشأن هذه المسألة والتزمنا بتعزيز دعم المجلس ومنظومة الأمم المتحدة لهايتي، في إطار الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها. لطالما دعمت إكوادور هايتي تاريخياً. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ ستة قرارات، خمسة منها بالإجماع، وهو ما يعكس التزامنا الشديد بمناقشة استباقية سمحت لنا بالتغلب على التوترات الجيوسياسية، بمساهمة جميع أعضاء مجلس الأمن. وتمثل القرارات 2692 (2023) و 2699 (2023) و 2700 (2023) و 2743 (2024) و 2751 (2024) و 2752 (2024) أساسًا قانونيًا وسياسيًا متينًا يمكن البناء عليه حتى يتمكن الهايتيون أنفسهم من المضي قدمًا بدون تأخير نحو مستقبل يسوده السلام والتنمية المستدامة.

في مجال الأمن، وبفضل قيادة كينيا والعديد من دول الجماعة الكاريبية والمنطقة، أصبحت البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني حقيقة واقعة وتشكل أداة مثالية لمواجهة التحديات المباشرة، وهي تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويتطلب الأمر الآن دعماً ملموساً ومتزايداً للصندوق الاستئماني من أجل استدامة وتسريع نشر البعثة. ولكي ندع العصابات الإجرامية تعلم أنه لن يهدأ لها بال، يجب أن ننظر بمسؤولية في الشروع في بدائل ممكنة لتعزيز الأمن في هايتي، بما في ذلك استراتيجية خروج مستقبلية للبعثة أو تحويلها إلى بعثة لحفظ السلام، كما طلب الشعب الهايتي بالفعل.

ويجب أن تمضي العملية السياسية وترتيبات الحكم الانتقالي، في ظل تولي هايتي زمام الأمور، قدما، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة وشفافة، بما يتماشى مع اتفاق 11 آذار/مارس الذي يسرت الجماعة الكاريبية إبرامه بهدف ضمان حكم البلد دون فساد أو إفلات من العقاب وفي ظل سيادة القانون. ونقر بالدور الفعال لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في هذا الصدد، كما ندرك ضرورة أن ينسق المكتب تنفيذ استراتيجيته لتيسير الحوار من خلال عملية انتقالية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت تمثيلية وشاملة للجميع، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هيئة رئيسية لمكافحة الاتجار بالأسلحة في هايتي وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة. وهذه التدفقات تغذي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي لا تحترم الحدود والتي تؤججها أكثر أشكال الاستغلال البشري فسادا.

على الصعيد الإنساني، أثار العديد من المتكلمين بعد ظهر اليوم مسألة أن قرابة من 50 في المائة من سكان هايتي يعانون من انعدام

الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في أعداد النازحين في البلد، مما يزيد من ضعف الأطفال. ولا داعي لمزيد من التفصيل في تشخيص هذه الأزمة المؤلمة في المجال الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان؛ بل يتعين علينا الاستمرار في معالجتها بتدابير لتخفيف الآثار.

وكما ذكرت في بداية بياني، خلال الفترة الممتدة لعامين تقريبا التي قضتها إكوادور في المجلس، اتُخذت ستة قرارات بهدف تحقيق تطلعات هايتي إلى السلام والتنمية. ومع ذلك، فإن هذه القرارات غير كافية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كلمات نائبة الأمين العام أمينة محمد في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 في هذه القاعة تحديدا، والتي أود أن أكررها، لأنها وثيقة الصلة جدا بالموضوع، عندما قالت:

”يواجه العالم العديد من الأزمات الأخرى، ولكن هناك نوع من الأزمات، إن وجدت، يختبر التزامنا وقيمنا كالأزمة التي نشهدها في هايتي. إنه اختبار للإنسانية المشتركة التي يجب أن تكون في صميم التعاون الدولي.“ (S/PV.9233، ص 3).

ولذلك، أود أن أذكّر مرة أخرى بسؤال طرحناه في عدة مناسبات. إذا كنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، غير قادرين على المساهمة في إنهاء حالة العنف والقسوة في هايتي التي تسببت فيها العصابات، فكيف لنا أن نطمح إلى تسوية نزاعات أكبر بكثير في العالم؟ ولهذا السبب، فإن حل مشكلة هايتي أمر أساسي لضمان الثقة في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر إلى أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي يناقش فيها وفد بلدي التقرير الفصلي (S/2024/742) المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أجد نفسي مضطرا لتجديد دعوة إكوادور للمجتمع الدولي لمضاعفة دعمه للشعب الهايتي. كما ندعو جميع الجهات الفاعلة المسؤولة إلى التعلم من الماضي والتصرف بشجاعة وحسن نية من أجل الصالح العام. وستواصل إكوادور القيام بدورها.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وسيراليون وموزامبيق وبلدي، غيانا.

نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سلفادور، على المعلومات التي قدمتها بآخر مستجدات الحالة في هايتي وعلى التقرير الشامل للأمين العام (S/2024/742) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المُقدم قبل جلسة اليوم. ونرحب بالتقييم الذي قدمته السيدة راسل واستمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة دوسينا. كما نرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لهايتي وكينيا، وكذلك السيد روبرتو ألفاريس غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، في جلسة اليوم.

تأتي جلسة اليوم في أعقاب يوم ديسالين، وهو يوم ذو أهمية خاصة للهايتيين يحيون فيه ذكرى حياة وإرث الأب المؤسس لهايتي، جان – جاك ديسالين، ويتأملون في مسيرة البلد الطويلة للنضال من أجل الحرية. إننا نتقدم بأطيب تمنياتنا للشعب الهايتي ونأمل أن تؤدي فترة التأمل هذه إلى تعزيز العزم الجماعي للشعب مرة أخرى على التحرر من الأزمة الحالية وبناء مستقبل أكثر إشراقا لهايتي – مستقبل يسوده السلام والوحدة والازدهار.

لقد بدأت المسيرة نحو مستقبل أفضل لهايتي وتتطلب من الجهات السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة الآخرين في هايتي إظهار وحدة الهدف وحماية المكاسب التي تحققت بالفعل من خلال التنفيذ الأمين لترتيبات الحكم الانتقالي وبناء ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. ويبقى هذا هو الطريق الأصلح لاستعادة الاستقرار والأمن وإجراء انتخابات حرة ونزيهة واستعادة المؤسسات الديمقراطية، وبالتالي تلبية أهم تطلعات الشعب الهايتي.

وتلاحظ مجموعة 3+1 بشكل إيجابي أن بعض جوانب ترتيبات الحكم الانتقالي قد بدأت وتتطلع إلى اكتمالها، بما في ذلك الإنشاء الكامل للمجلس الانتخابي المؤقت وتشكيل مجلس الأمن القومي وهيئة مراقبة عمل الحكومة. ونرحب أيضا بانتهاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الوقت المناسب من صياغة استراتيجيته لدعم

العملية السياسية التي تقودها هايتي، على النحو المطلوب في القرار 2743 (2024)، ونحيط علما بالمجالات الستة ذات الأولوية التي تم تحديدها.

وهناك ما يدعو للتفاؤل الحذر بشأن العملية الانتقالية في هايتي؛ غير أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والشاملة للجميع تتطلب بيئة آمنة ومأمونة يمكن للناخبين فيها ممارسة حقهم دون خوف من الترهيب أو الأذى. وفي هذا السياق، تظل الحالة الأمنية مصدر قلق عاجل وملح يجب معالجته بفعالية.

وتدين المجموعة الهجمات المروعة التي نفذتها عصابات إجرامية مسلحة في 3 تشرين الأول/أكتوبر في بونت سوندي وتتقدم بتعازيها إلى المكلومين. ويُظهر حجم ووحشية ذلك الهجوم الأخير مدى خطورة الأزمة الأمنية التي تواجهها هايتي، حيث تحاول العصابات تغيير مواقعها وإعادة تنظيم صفوفها استجابة لوصول التعزيزات الأمنية. كما أنه يؤكد الحاجة الملحة للنشر الكامل لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات من أجل تحويل المسار بفعالية في المعركة ضد العصابات الإجرامية الوحشية.

ونشيد مرة أخرى بالبلدان التي التزمت بالمساهمة بأفراد في بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات ونرحب بنشر أفراد من كينيا وجامايكا وبليز وجزر البهاما حتى الآن. وتدعو المجموعة إلى مزيد من التضامن والتعاون من جانب الدول الأعضاء لمعالجة الفجوة في الموارد التي تعيق الانتشار الكامل للبعثة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بشكل كامل وفعال. ونرحب بالتعهدات الملموسة التي أُعلن عنها خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت الشهر الماضي ونأمل أن تُصرف على وجه السرعة.

وعلى الجانب المؤسسي، نثني على قيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات لاتخاذها موقفا استباقيا من أجل إنشاء آلية الامتثال لحقوق الإنسان وتعزيز التنسيق الفني والتشغيلي مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. كما نحيط علما بالتقدم المحرز في وضع الوثائق التوجيهية من قبيل سياسة الرقابة والمساءلة والامتثال وجلسات التوعية المعقودة حول مبادئ استخدام القوة ومعاملة الأطفال المرتبطين بالعصابات ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمبادئ الإنسانية.

وتجد مجموعة 3+1 نفسها مضطرة إلى أن تكرر دعوتها إلى أن تبذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وتحويل وجهتها، وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة، إلى هايتي. فلولا إمكانية الحصول على الأسلحة والذخائر غير المشروعة، لما تمكنت العصابات الإجرامية المسلحة من أخذ البلد بأكمله تقريبا رهينة. كما تُستخدم هذه الأسلحة في ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال والاعتداء عليهم بالقوة، بما في ذلك استهداف مؤسسات الأطفال ذوي الإعاقة. وتدين المجموعة هذه الجرائم البشعة وتطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ونلاحظ التزام الحكومة بالإصلاح القضائي والحد من الفساد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، والتي نأمل أن تصبح قريبا واقعا ملموسا. كما نرحب بقرار المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9752) بتجديد تدابير الجزاءات وتوسيع نطاق حظر الأسلحة. ونشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة وتدابير الجزاءات الأخرى وإنفاذها ونبقى على استعداد لتوسيع قائمة الجزاءات.

وتعرب مجموعة 3+1 عن قلقها العميق إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في هايتي، التي وصفها الأمين العام بأنها "الحالة الإنسانية الأكثر كارثية في العالم". فقد أُجبر أكثر من 000 703 شخص، بمن فيهم أطفال، على الفرار من منازلهم بسبب عنف العصابات. كما يتأثر العديد من الأطفال بإغلاق المدارس في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت ولا يمكنهم الحصول على ما يكفي من الأغذية والرعاية الصحية.

ويشكل ارتفاع حالات انعدام الأمن الغذائي في هايتي مصدر قلق كبير، مع ارتفاع مستويات سوء التغذية وتعرض أكثر من مليوني شخص لانعدام الأمن الغذائي الحاد بمستويات تبلغ حد الطوارئ. وتشهد مقاطعة أرتيبونيت، التي تنتج أكثر من 70 في المائة من إنتاج البلد من الأرز، انخفاضا في مستويات الإنتاج بسبب انعدام الأمن

ونقص المياه. علاوة على ذلك، فإن الهجمات التي تشنها العصابات على سفن نقل البضائع وإغلاقها طرق الوصول الرئيسية تؤثر أيضًا على توافر المواد الغذائية والسلع الأساسية.

وإلى جانب الاستجابة الأمنية، تحث المجموعة على توسيع نطاق الدعم المخصص للاستجابة الإنسانية وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تقديم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم لهايتي للحفاظ على خدماتها العامة الأساسية.

في الختام، تحثّ المجموعة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مدّ يد الصداقة والتضامن إلى الشعب الهايتي من خلال تقديم الدعم الملموس حتى يتمكن من تجاوز هذه الأزمة المدمرة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية راسل على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لهايتي وكينيا وكذلك وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ألفاريس غيل، في جلسة اليوم.

وأود أيضا أن أشكر السيدة أوغست دوسينا على انضمامها إلينا اليوم. كما أوضحتْ ومقدمو الإحاطات الآخرون، لا تزال الأزمة في هايتي تجلب معاناة وبؤسًا يوميا لا يُتصور للشعب الهايتي. ولا يزال المجلس يشعر بالصدمة والهلع إزاء الهمجية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات.

ترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي بالإجماع ونشيد بقيادة كينيا. ونرحب بإيفاد أفراد من كينيا وجامايكا وبليز إلى البعثة، فضلاً عن المساهمات التي تعهدت بها دول أخرى. وتظل البعثة ذات أهمية بالغة لدعم الجهود الهايتية الرامية إلى حلّ مشكلة عدم الاستقرار ونشيد بالتقدم الأولي الذي أحرزته إلى جانب الشرطة الوطنية الهايتية. ومن المهم ضمان استدامة الجهود الأمنية الدولية ودعم الحكومة الهايتية في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

ونعرب أيضا عن امتناننا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لعمله على التنسيق بين أصحاب المصلحة الهايتيين والبعثة والمجتمع الدولي. وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 6 ملايين دولار لدعم نشر البعثة من خلال تعزيز إطار امتثال البعثة لحقوق الإنسان. ونتوقع صرف الشريحة الأولى من التمويل قريباً.

ويجب أن يعمل المجلس الرئاسي الانتقالي جماعيا لصالح الشعب الهايتي. ونحث الأوساط السياسية والمدنية في هايتي، بمشاركة نشطة من النساء والشباب، على اغتنام هذه الفرصة لتهيئة الظروف اللازمة لإحداث تغيير دائم.

لقد قرر مجلس الأمن، في خطوة جديرة بالترحيب، إدراج أسماء جديدة في قائمة الجزاءات المفروضة على هايتي التي وضعتها الأمم المتحدة واستهدف لأول مرة شخصًا مسؤولًا عن تمويل نشاط العصابات المزعزع للاستقرار.

في الختام، ندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى العمل معًا لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها هايتي والامتناع عن التصرف بناء على المصالح الشخصية أو الحزبية. هناك فرصة لتحقيق السلام والأمن اللذين يحتاجهما الشعب الهايتي ويستحقهما.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور والمديرة التنفيذية راسل على إحاطتيهما. وأشكر أيضا السيدة دوسينا على ملاحظاتها. وأرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والممثلين الدائمين لهايتي وكينيا في جلسة اليوم.

على مدى الأشهر الثلاثة المنصرمة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع ثلاثة قرارات تنص على تمديد ولاية كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي لمدة عام لكل منها، مما يدل على تصميم المجتمع الدولي الراسخ على البقاء متحدا ومساعدة هايتي في التعامل مع الأزمة. لكن جهود المجتمع الدولي لم تسفر عن نتائج تُذكر والحالة في هايتي في الآونة الأخيرة، لم تتحسن. ولا تزال احتمالات تجاوز الأزمة ضئيلة جدا.

إنها تظهر مرة أخرى أن الدعم الخارجي قادر على معالجة الأعراض فحسب من دون التصدي للأسباب الجذرية للمشكلات

المطروحة. ويكمن سبيل الخروج من الأزمة الحالية في تحمّل الشعب الهايتي والسلطات الهايتية والأحزاب والفصائل الهايتية لمسؤولياتها بفعالية واتخاذ خطوات جوهرية للمضي قدما. أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، إن مواصلة الالتزام بالمضي قدما في العملية السياسية وإقامة حكومة شرعية وفعالة وخاضعة للمساءلة على وجه السرعة وتنفيذ عملية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها هي أمور أساسية لحل الأزمة في هايتي. وتشير الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة سلفادور إلى أن التقدم في عملية الانتقال السياسي في هايتي أبطأ من المتوقَّع وأن احتمالات إجراء انتخابات عامة لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير. وإذا لم تتغير الحالة، سيكون من الصعب على المجتمع الدولي أن يبني ثقة حقيقية في هايتي. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف والفصائل الهايتية إلى وضع مصالح البلد وشعبه في المقام الأول وإظهار الوحدة والالتزام وتكثيف المشاورات السياسية وبناء المزيد من التوافق في الآراء لضمان عملية انتقال مشروعة ومتوافقة تسير بطريقة منظمة. ونعترف بجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالتشاور مع السلطات الهايتية، الرامية إلى وضع استراتيجية مخصصة لدعم العملية السياسية. ونقدّر جهود الوساطة المستمرة التي تبذلها الجماعة الكاريبية وندعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والجماعة الكاريبية وبلدان المنطقة في مواصلة القيام بدور فعال في هذا الصدد.

ثانيًا، من المهم المثابرة في مكافحة عنف العصابات. ويساور الصين القلق إزاء انتشار العصابات في هايتي والحالة الأمنية الخارجة عن السيطرة على نحو متزايد. وندين بشدة قتل المدنيين الأبرياء على يد العصابات. ونأمل أن تعزز البعثة تنسيقها مع الشرطة والجيش الهايتيين وأن تؤدي دورا إيجابيا في تحسين الحالة الأمنية في الميدان. ونأمل أن تعمل البلدان التي تعهدت بإرسال قوات على نشر الأفراد في أقرب وقت ممكن وأن تقدّم الدولُ التي تعهدت بالتمويل المساعدةَ المالية والمعدات على الفور. ونأمل أن يتعاون المجتمع الدولي لضمان قيام البعثة بدورها الواجب على النحو المتوقع.

ونعتقد أن مناقشة الخيارات الأخرى في الوقت الراهن لن تؤدي إلا إلى عرقلة النهوض بولاية البعثة. وينبغي في الوقت نفسه زيادة الاستفادة من دور الجزاءات، ولا سيما لضمان تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على هايتي. ومن المهم جدا مكافحة العنف المسلح. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينص القرار 2752 (2024)، الذي اتخذه المجلس الأسبوع الماضي، على أحكام صارمة وواضحة جديدة بشأن حظر الأسلحة في هايتي. ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذه بحسن نية واتخاذ تدابير فعالة لمنع تدفق الأسلحة إلى هايتي من أراضيها أو من خلال مواطنيها من المنبع. كما ندعو السلطات الهايتية إلى تعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر ومراقبة الحدود ودعم لجنة الجزاءات وفريق الخبراء ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبلدان المنطقة في تعزيز التنسيق والتعاون بشأن تنفيذ الجزاءات.

ثالثا، من الضروري مواصلة تحسين الحالة الإنسانية. لقد أصبحت الحالة الإنسانية والإنمائية في هايتي أكثر قتامة في ظل التأثير المضاعف للأزمة السياسية والأمنية. ويعاني نصف السكان من أزمة غذائية. ونزح نحو 700 000 شخص ولا يستطيع السكان الحفاظ على الإنتاج وسبل العيش حيث تعيش الفئات الضعيفة مثل النساء في حالات صعبة. أما الأطفال، أمل الأمة، فقد فقدوا منازلهم ومدارسهم بسبب عنف العصابات بل وأُجبروا على حمل السلاح والانضمام إلى العصابات. وتعرب الصين عن تعاطفها الشديد مع الحالة المأساوية التي يمر بها الشعب الهايتي وتأمل أن تحقق السلطات الهايتية مزيدا من التحسن في سبل عيش الناس وتعزّز حماية المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة منهم. وندعم ما تبذله وكالات الأمم المتحدة وإداراتها من جهود لمواصلة زيادة المساعدات الإنسانية لهايتي وندعو الشركاء الدوليين والإقليميين إلى تقديم المزيد من المساعدة للشعب الهايتي للتغلب على الصعوبات التي يواجهها.

وتقدّر الصين وتدعم جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ودوره، بقيادة الممثلة الخاصة سلفادور، في مساعدة هايتي على

مواجهة الأزمة. إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لدعم هايتي في مواصلة تعزيز آلياتها وبناء قدراتها الذاتية وتجميع الظروف المؤاتية تدريجياً للخروج من حالتها الصعبة في وقت مبكر وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة سلفادور والمديرة التنفيذية لليونيسف راسل والسيدة دوسينا على إحاطاتهن. ونرحب أيضاً بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والممثلين الدائمين لكل من كينيا وهايتي في جلسة اليوم.

لقد أحرز تقدم كبير في هايتي على الجبهة السياسية خلال الأشهر الستة الماضية. ونرحب بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت باعتباره خطوة هامة أخرى. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة البناء على التقدم المحرز نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة قبل شباط/فبراير 2026. ونشدد أيضاً على أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة وعلى قدم المساواة في كل جوانب العملية السياسية.

تؤيد مالطة الجهود التي تبذلها البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في الميدان، بوجود وحدات من بليز وجامايكا وجزر البهاما وكينيا. كما ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المالي واللوجستي على وجه الاستعجال. ومن الأهمية بمكان تقديم دعم أمني مستدام لكي تتمكن هايتي من التغلب على التحديات التي تواجهها على المدى الطويل، ونشجع على زيادة مشاركة الأمم المتحدة. يجب أن تتقيد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بأعلى معايير السلوك والانضباط، استناداً إلى بروتوكولات واضحة لحقوق الإنسان، وأن يكون هناك إشراف فعال، كما جاء في القرار 2699 (2023).

وترحب مالطة بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي بالإجماع وبتوسيع قائمة الجزاءات. ويجب على الدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لتنفيذ حظر الأسلحة تنفيذاً كاملاً من أجل وقف تدفق الأسلحة والذخائر إلى البلد بصورة غير مشروعة.

وما زالت الحالة الإنسانية متردية للغاية. فهناك أكثر من 5,4 ملايين شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويواجه 000 6 شخص خطر المجاعة. واضطر المزارعون في مقاطعة أرتيبونيت إلى التخلي عن أراضيهم بسبب توسع نشاط العصابات وتصاعده، مما أدى إلى اضمحلال أكثر في إنتاج هايتي من الغذاء. وارتفع عدد النازحين ارتفاعاً كبيراً، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً أكثر من 000 700 وأكثر من نصفهم من الأطفال. ولا يزال الحصول على الرعاية الصحية متعذراً بصورة مثيرة للقلق، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خطر جدي لانتشار أوبئة مثل الكوليرا. فلا بد من توسيع نطاق الجهود الإنسانية وتكثيفها. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في هايتي التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل.

ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على المستويات المفزعة لانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي. وندين بشدة الهجوم المدمر على بلدة بون سونديه في 3 تشرين الأول/أكتوبر الذي أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص ونزوح الآلاف. ويعاني الأطفال من انتهاكات جسيمة على أيدي العصابات، بما في ذلك القتل العشوائي والإصابة والعنف الجنسي. كما أن التجنيد القسري الجماعي للأطفال يعرضهم أيضاً لخطر جسيم ويحرمهم من الحصول على التعليم. أما النساء والفتيات فيتعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاستغلال الجنسي. وندين هذه الجرائم الشنيعة بلا تحفظ.

إن استعادة الأمن في هايتي يجب أن تكون أولويتنا، مع التأكيد على ضرورة تقديم الدعم على وجه الاستعجال إلى الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ويجب أيضاً اتخاذ خطوات حازمة لدعم مؤسسات الدولة لإنهاء الإفلات من العقاب. كما ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية للهايتيين الذين لجؤوا إلى الخارج.

ولما كانت هذه هي الجلسة الفصلية الأخيرة بشأن هايتي بالنسبة لمالطة، فإني أود أن أشيد بالممثلة الخاصة سلفادور وزملائنا في الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل لتحسين حياة الشعب الهايتي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم هايتي في طريقها نحو السلام

والازدهار. ونعرب لشعبها الشجاع والحازم عن تضامننا معه. وسنواصل دعم سعيهم لتحقيق السلام بعد انتهاء فترة عضويتنا في المجلس.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها وأؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل لها. وأود أيضاً أن أشكر السيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، والسيدة روزي أوغست دوسينا، مديرة البرامج في الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

تشعر فرنسا بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي. فهجمات العصابات تستمر وتنتشر في مناطق جديدة. وسكان هايتي، لا سيما الأطفال، هم الضحايا الرئيسيون، كما شهدنا مرة أخرى في مذبحة بون سونديه التي وقعت في 3 تشرين الأول/أكتوبر. تدين فرنسا هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة. ويجب أن يواصل المجلس حشد الجهود للمساعدة في تحسين حالة الهايتيين ويجب أن يواصل استخدام جميع الوسائل المتاحة له لمساعدة هايتي على العودة إلى الاستقرار.

إحدى هذه الوسائل هي البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ويرسل تجديد ولاية البعثة بالإجماع في 30 أيلول/سبتمبر إشارة قوية إلى الشعب الهايتي على وحدة مجلس الأمن وتصميمه. ويجب أن نعمل على ضمان حصول البعثة على الموارد البشرية والمالية التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها. ومن هذا المنطلق، أود أن أذكر بالمساهمة التي التزمنا بها مؤخراً لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني بمبلغ مليوني يورو. ونعمل أيضاً مع شركائنا الأوروبيين للحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

ويجب علينا أن نكفل استمرار الدعم الدولي للأمن في هايتي مع مرور الوقت. وفرنسا مقتنعة بأن للأمم المتحدة دوراً حاسماً من خلال خبرتها الاستراتيجية والتشغيلية، ومن خلال الدعم اللوجستي الذي يمكن أن تقدمه. ويجب علينا الاستجابة لطلب الحكومة الهايتية للنظر في إمكانية الانتقال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

إن جزاءات مجلس الأمن هي وسيلة تأثير أخرى. وترحب فرنسا بتجديد المجلس نظام الجزاءات بالإجماع في 18 تشرين الأول/أكتوبر. ويشهد توسيع نطاق حظر الأسلحة وإضافة معيار جديد إلى معايير الإدراج في قائمة الجزاءات على تصميمنا على تكثيف مكافحة العصابات. وفي هذا الصدد، تواصل فرنسا الدعوة لإضافة أسماء الأفراد الذين يدعمون العصابات ويمولونها إلى قائمة الجزاءات. وتشكل إضافة فردين إلى القائمة في نهاية شهر أيلول/سبتمبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومن أجل التصدي للأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي، يجب أن تقترن الجهود التي ذكرتها بإحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي. وتكرر فرنسا دعمها لهذه العملية التي يحكمها اتفاق 3 نيسان/أبريل 2024، وتشمل المجلس الرئاسي الانتقالي وحكومة غاري كونيل. وننوّه بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت وتشجع السلطات الهايتية على المضي قدماً في التنفيذ الكامل لخريطة طريق الانتخابات في عام 2025.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة سلفادور والمديرة التنفيذية راسل والسيدة دوسينا على إحاطاتهن. وأرحب أيضاً بمشاركة وزير الخارجية ألفاريس جيل، والممثلين الدائمين لكينيا وهايتي في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بيان اليوم بإدانة الهجوم الذي نفذته عصابة غران غريف في 3 تشرين الأول/أكتوبر في بلدة بون سونديه، والذي أسفر عن سقوط ما يزيد على 100 ضحية من المدنيين. إن الهجوم الوحشي الذي شنته العصابات يشكل تذكيراً واقعياً بأن المأساة الإنسانية الجارية، التي تتسم بالخسائر في الأرواح وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، لا تزال واقعاً يومياً لسكان هايتي. كما يؤكد ذلك على الحاجة الملحة إلى أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود لدعم السلطات الهايتية في حربها ضد العصابات.

ومما يثير القلق بشكل متزايد أن عنف العصابات ينتشر من العاصمة إلى مقاطعات أخرى، بما في ذلك المناطق الريفية، في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بنشر أكثر من 400 من أفراد الشرطة وقوات الدفاع في هايتي في إطار البعثة للمتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي تضم الآن أفراداً من كينيا وجامايكا وبليز وجزر

البهاما. وفي الوقت نفسه، نكرر الإعراب عن أملنا في استمرار نشر البعثة لتقدم دعماً فعالاً للجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لعودة استتباب الأمن في هايتي.

ويجب أن تقترن التحسينات التي تمس الحاجة إليها في الحالة الأمنية بتقدم ملموس في ترتيبات الحكم الانتقالي. وفي أعقاب تشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة المؤقتة في وقت سابق من هذا العام، نشعر بالتفاؤل إزاء التعيينات الأخيرة في المجلس الانتخابي المؤقت ونعرب عن أملنا في تفعيله السريع والكامل.

وتُظهر القرارات الثلاثة (2743 (2024) و 2751 (2024) و 2752 (2024)) التي اتُخذت بالإجماع في الأشهر الأخيرة دعم مجلس الأمن الثابت لهايتي. وأود أن أؤكد للشعب الهايتي دعمنا المستمر له في انتقاله، في الأشهر القادمة، نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات نزيهة وموثوقة وتشاركية وشاملة للجميع. وعلى نفس المنوال، نحث جميع الأطراف المعنية في هايتي على الاستفادة من هذا الدعم وعلى إظهار المسؤولية في الالتزام بالتوصل إلى توافق في الآراء يتيح إيجاد حل شفاف وجيد التوقيت يقوده شعب هايتي ويملك زمامه للوضع السياسي في البلد.

أخيرا، وفي خضم الأزمة الأمنية المستمرة، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات بمستويات مقلقة. وندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، الذي يستهدف في معظم الأحيان النساء والفتيات، والذي يُستخدم كسلاح للسيطرة على المجتمعات المحلية وترهيبها ونعرب عن جزعنا إزاء تزايد تجنيد العصابات القسري للأطفال واستغلالهم. وكما أبرزت السيدة راسل، فإن الأطفال يتحملون العبء الأكبر لانعدام الأمن ويتعرضون لمستويات غير مسبوقة من التجاوزات والانتهاكات الجسيمة. ولذلك، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوقهم وسلامتهم ولضمان تسليم الأطفال الذين جندتهم العصابات إلى جهات فاعلة مدنية بصورة آمنة لإعادة إدماجهم في المجتمع وإتاحة الفرصة لهم ليعيشوا طفولتهم بسلام. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء مفاقمة عنف العصابات للحالة الإنسانية المتردية، مما تسبب في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد لما يقرب من نصف سكان هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، نواصل الدعوة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع المحتاجين وتسهيل ذلك.

وتواصل سلوفينيا التزامها بدعم الجهود الإنسانية في هايتي، وذلك من خلال المساهمة التي قدمتها مؤخرا لبرنامج الأغذية العالمي. ونردد دعوة الأمين العام للمجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه في هذا الصدد.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تقديري للإحاطة الثاقبة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور. كما أشكر المديرة التنفيذية راسل والسيدة دوسينا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ألفاريس غيل، وبممثلَي هايتي وكينيا.

لا تزال الحالة الأمنية في هايتي مترديةً، حيث تتواصل عمليات القتل والاختطاف. وندين بشدة جميع أشكال العنف والأنشطة غير القانونية التي تقودها العصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر واستغلالهم. فقد أوقعت هذه الأعمال أشخاصا أبرياء في أزمة إنسانية حادة. ونشدد أيضا على ضرورة منع أي شكل من أشكال الدعم للعصابات.

وتعتقد اليابان أن توحيد كل الجهود أمر أساسي لمعالجة الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي. وأود اليوم أن أتوسع في تناول النقاط الأربع التالية:

أولا، تدعم اليابان الدور المركزي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تنسيق الجهود الوطنية والدولية. وأشعر بالتفاؤل إزاء جهود الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور وجهود مكتبها لتعزيز التعاون بين هايتي والسلطات الانتقالية والشرطة الوطنية الهايتية وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجتمع المدني وفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي والشركاء الإقليميين والدوليين. فهذا التعاون يعظم تأثير أنشطتهم على السلام والأمن في هايتي.

ثانيا، نشيد بالعملية التعاونية بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونثني أيضا على كينيا وجامايكا وبليز وجزر البهاما وجميع البلدان المساهمة لما تبذله من جهود. وتتطلع اليابان إلى التقرير الذي ستقدمه قيادة البعثة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ ولايتها. وتأمل اليابان أن ترى معلومات أكثر تفصيلا عن الموارد المطلوبة للبعثة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية بفعالية، مما سيمكن المجتمع الدولي من تقديم دعم محدد الأهداف بقدر أكبر. وسيتيح ذلك أيضا للمجلس النظر في الخيارات المحتملة، بما في ذلك انتقال البعثة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة للحفاظ على إنجازاتها. وقدمت اليابان من جانبها مساعدات بقيمة 14 مليون دولار تقريبا للمساهمة في البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وشمل ذلك توفير المعدات للشرطة الوطنية الهايتية وتحسين أكاديميتها. وتدعو اليابان المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تقديم المزيد من المساعدة للبعثة.

ثالثا، ترحب اليابان بالموافقة على تجديد تدابير الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة بالإجماع يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9752) وتدعو جميع الدول الأعضاء، بما فيها هايتي، إلى تنفيذ أحكامها بجدية. ويشجع القرار الجديد 2752 (2024) على زيادة التنسيق بين الهيئات المعنية لحشد الدعم من أجل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وسلطات الحدود والجمارك الهايتية.

أخيرا وليس آخرا، تشدد اليابان على أهمية التضامن بين الأطراف المعنية في هايتي، لا سيما خلال الفترة الانتقالية السياسية المقبلة. وسيشكل ذلك الأساس للحكم القوي من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونشعر بالتفاؤل إزاء تعيين سبعة أعضاء في المجلس الانتخابي المؤقت من كل قطاع. ونتطلع أيضا إلى الإسراع في إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت ولجنة للعدالة والحقيقة والجبر وهيئة للرقابة على الإجراءات الحكومية ومجلس للأمن القومي، في جملة مؤسسات، كما ذكر السيد فولتير. ونأمل أن تعمل جميع الجهات الفاعلة معا بحسن نية وبتفاني من أجل السلام والأمن اللذين يستحقهما الشعب الهايتي.

لقد وقفت اليابان إلى جانب الشعب الهايتي وستواصل القيام بذلك. ووقعنا وتبادلنا مؤخرا مذكرات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتعلق بمشروع لتعزيز القيادة النسائية من أجل السلام والتماسك الاجتماعي، وذلك لتقديم حوالي 2,5 مليون دولار لحماية المرأة الهايتية وتمكينها. وهذا بالإضافة إلى مساعداتنا المستمرة في المجالات الأمنية والانتخابية والإنسانية. وأود أن أؤكد للمجلس مرة أخرى التزام اليابان المستمر إلى جانب أعضاء المجلس وجميع الشركاء الآخرين.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للممثلة الخاصة ماريا إيسابيل سلفادور والمديرة التنفيذية لليونيسف كاثرين راسل على إحاطتيهما الشاملتين. وأود أيضا أن أشكر السيدة دوسينا على مشاطرتنا أفكارها الثاقبة.

كما أُبرِزَ في إحاطة اليوم، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي متردية، حتى مع انتشار البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وقد تركت الأزمة الناجمة عن تفشي عنف العصابات وعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي شعب هايتي عرضة للخطر وفي حالة يأس.

وأود أن أسلط الضوء على تجربتنا في الفترة من عام 2010 إلى عام 2012 في هايتي. لقد نشرت جمهورية كوريا وحدة "دانبي" لتنضم إلى جهود الإغاثة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد في عام 2010. و "دانبي" كلمة كورية تعني كمية المطر المناسبة في الوقت المناسب. ولا تزال هايتي بحاجة إلى دعم دولي فعال وحسن التوقيت. ولهذا السبب، تواصل جمهورية كوريا البحث عن سبل للمساهمة في تحقيق الاستقرار والانتقال في هايتي، بالرغم من بعدها الجغرافي. وقد خطا مجلس الأمن خطوة هامة إلى الأمام باتخاذه بالإجماع ثلاثة قرارات تتعلق بهايتي هذا العام (القرارات 2743 (2024) و 2751 (2024) و 2752 (2024)). وتدل هذه الإجراءات على اهتمامنا البالغ بهايتي وشعبها وإرادتنا السياسية تجاهها وتضامن المجلس لدعمها. وأود أن أشدد على أربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، يجب أن يظل امتلاك هايتي لزمام الأمور في صميم كل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والانتقال السياسي والتنمية

المستدامة. ويتعين على جميع الأطراف المعنية والسلطات الهايتية أن تعمل معا بروح من التوافق لتحقيق الهدف المحدد المتمثل في إنشاء حكومة وبرلمان جديدين بالانتخاب بحلول شباط/فبراير 2026. ولا مجال للصراعات الداخلية على السلطة.

ثانيا، يتوقف تقدم عملية الانتقال السياسي على الأمن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية بدعم وتعاون من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. ونعلم جميعا أن البعثة تحتاج إلى المزيد من الأفراد والتمويل لإحداث تأثير ملموس على أرض الواقع. وإعلان كينيا مؤخرا أن 600 ضابط شرطة كيني إضافي سيكونون جاهزين للخدمة الشهر المقبل أمر مشجع. كما أنني أكرر دعوة الممثلة الخاصة إلى تقديم مساهمات إضافية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، لا سيما من حيث التمويل. ولدعم هذا المسعى، تتابع جمهورية كوريا حاليًا إجراءاتها الداخلية اللازمة.

ثالثاً، إن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ولا سيما حظر الأسلحة، أمر بالغ الأهمية. العصابات والمجرمون المدججون بالسلاح، والمزودون بالأسلحة والذخيرة المهربة بشكل غير مشروع، هم الجناة الحقيقيون الذين يفاقمون الحالة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن للبلدان والمنظمات في المنطقة دوراً فريداً في الحيلولة دون تصاعد الاتجار بالأسلحة والذخيرة المرتبطة بالعصابات.

ورابعاً، في ضوء حقيقة أن الوضع في هايتي لا يمكن تغييره بين ليلة وضحاها، إنه يتطلب جهوداً دولية مستدامة، ومن الضروري السعي لتعزيز وجود الأمم المتحدة في هايتي، إلى جانب بعثتها السياسية الخاصة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن جمهورية كوريا على استعداد لاستكشاف حلول عملية مع أعضاء المجلس.

وفي الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها للممثلة الخاصة للأمين العام إيسابيل سلفادور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيسابيل سلفادور والمديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل على إحاطتيهما عن الحالة في هايتي. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني روزي أوغست دوسينا. ونرحب بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، روبرتو ألفاريس غيل، والممثلين الدائمين لهايتي وكينيا في جلسة اليوم.

بالطبع، لم يكن أحد داخل المجلس يتوهم أنه بمجرد ظهور السلطات الانتقالية ونشر الوحدات الأولى من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، ستتحسن الحياة في البلد بشكل تلقائي. لا تزال هايتي تعاني من أزمة عميقة تتجلى في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة يسعيان للاضطلاع بمهامهما، إلا أن التوترات المتصاعدة سواء بينهما أو في داخلهما تنعكس مباشرة على عمل مؤسسات الدولة في شتى أنحاء البلد. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي إلى تنحية خلافاتها جانباً وتحمل المسؤولية عن مصير بلدها، مع العمل باستقلالية وبدون أي تدخل خارجي.

ونحيط علما بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتعزيز الحوار السياسي في البلد ووضع استراتيجية لدعم العملية السياسية داخل هايتي بهدف استعادة المؤسسات الديمقراطية وإجراء انتخابات عامة – تمشيا مع قرار مجلس الأمن الذي اعتمد في تموز/يوليه (القرار 2743 (2024)). ونأمل أن تجري الانتخابات في موعدها المتفق عليه بحلول نهاية عام 2025، رغم المشاكل المعروفة جيدا.

ونحن مقتنعون بأن الشعب الهايتي سيتمكن من إيجاد سبيل لحل مشاكله، شريطة أن يتوقف التلاعب الخارجي بالبلد. وما شهدناه حتى الآن هو إما جزاءات أحادية ضد بعض الشخصيات الهايتية بهدف تنقية المشهد السياسي في البلد، أو الاستغلال الخبيث للمهاجرين الهايتيين في الحملة الانتخابية الأمريكية.

ومن المشجع أن السلطات الهايتية لا تلتزم الصمت إزاء الدور التخريبي الذي اضطلع به ذلك الاستعمار والتدخل الأجنبي بشكل عام عبر التاريخ في البلد. وفي هذا السياق، نؤيد ما طرحه ممثل بورت أو

برانس في الجمعية العامة، حين أشار إلى مقترح استعادة من باريس القيمة المعاصرة للمبلغ الذي أُكرهت هايتي حديثة الاستقلال بشكل مهين على دفعه للقوة الاستعمارية الأم السابقة كتعويضات مقابل نيلها الاستقلال. ودعم تلك التطلعات المشروعة هو أحد أهداف مشروع القرار (A/C.4/79/L.8) بشأن القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره الذي اعتُمد الأسبوع الماضي في اللجنة الرابعة للجمعية العامة بمبادرة من مجموعة من الدول، من بينها روسيا.

إن ما يكمن في صميم الحالة المقلقة للغاية في هايتي هو فراغ أمني كامل. وقد أحرزت وحدات البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بالتأكيد تقدماً في تحقيق الاستقرار في بعض مناطق العاصمة – حيث مكّنت الشرطة المحلية والقوات المسلحة المُعاد تشكيلها في البلد من تكثيف عملياتها ضد العصابات. غير أن وجود البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في الميدان لن يكون كافياً بحد ذاته لتغيير الحالة.

وتُظهر الحقائق الصارمة استمرار العنف في هايتي، وأن حجم العنف مماثل لما يُشاهد في النزاع المسلح. فالعصابات الإجرامية توسع أنشطتها غير المشروعة خارج العاصمة، مما أدى بالفعل إلى اشتباكات دموية وهجمات في الأحياء الشمالية والجنوبية من بورت أو برانس، وإغلاق الطرق السريعة وامتداد نشاط العصابات إلى مناطق متاخمة للجمهورية الدومينيكية. وكان الحادث الأكثر فظاعة في هذا الصدد هو المذبحة التي وقعت في بلدة بون سوندي في مقاطعة أرتيبونيت، حيث قتل أفراد من عصابة غران غريف أكثر من 100 شخص، من بينهم أطفال.

وبالطبع، لا يمكن اختزال الصورة ببساطة في معركة الخير ضد الشر، كما لا يمكننا أن ننسى أن نصف أفراد العصابة تقريبًا من القصر. جند الكثير منهم بالقوة، وليس لديهم أي سبيل آخر للبقاء على قيد الحياة أو أن يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. لذلك، ينضمون إلى العصابات بدافع اليأس. يجب أن يؤخذ كل ذلك في الاعتبار سواء في عمليات مكافحة العصابات وفي المحاكمات الجنائية وإصدار الأحكام.

وتوفر لنا تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022)، بشأن هايتي، صورة دقيقة للغاية عن الترسانة التي تستخدمها العصابات وعن مصادرها وطرق إمدادها. فجميع الأسلحة الصغيرة التي بحوزتها أسلحة حلف الناتو العادية، ويبدأ الطريق الرئيسي للتهريب من فلوريدا. يتم الاتجار بشكل أساسي دون عوائق، حيث لا يتم تفتيش معظم الشحنات على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، تواصل الولايات المتحدة تجاهل طلبات فريق الخبراء بالتحقيق في سلاسل التوريد غير القانونية.

يجب محاسبة المتورطين في الاتجار بالأسلحة، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات الجزاءات المتاحة للمجلس. ونلاحظ أن هناك العديد من عمليات ضبط الأسلحة الناجحة التي قامت بها السلطات الهايتية، كما أنها كثفت من مكافحتها لتهريب المخدرات. غير أن هذه الجهود وحدها لا يمكن أن توقف تدفق الأسلحة والمخدرات إلى الجزيرة ما لم تتخذ البلدان المسؤولة عن توريد البضائع غير المشروعة التدابير المناسبة. والحل واضح، وندعو الدول الأعضاء إلى وضع ذلك في اعتبارها عند مناقشة الحالة في هايتي في المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة سلفادور، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة راسل، على إحاطتيهما. وأرحب بوجود وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد روبرتو ألفاريس غيل، وبممثلي هايتي وكينيا معنا اليوم. وأود أن أؤكد على امتناننا الخاص للسيدة روزي أوغست دوسينا على التزامها المستمر والشجاع تجاه شعبها.

وقد ذكّرنا دينيس موكويجي الحائز على جائزة نوبل للسلام بأنه لا سلام دائم من دون عدالة، ولكن العدالة غير قابلة للتفاوض. تُبين الأزمة المستمرة في هايتي، التي تتسم بالإفلات من العقاب على أعمال عنف واسعة النطاق، بما في ذلك العنف الجنسي، مدى بُعد الشعب الهايتي عن العيش في سلام. وبينما نرحب بالتقدم السياسي المحرز، إلا أننا نخشى أنه بات تحت التهديد مرة أخرى. وفي ذلك السياق، تظل

سويسرا مصممة على مواصلة دعمها الإنساني، مع وضع مصالح الشعب الهايتي وشواغله وتطلعاته في صميم أعمالها.

أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يجب كسر حلقة العنف وانعدام الأمن والفقر. ونشيد بشجاعة العاملين في المجال الإنساني وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. وفيما يتعلق بمكافحة انعدام الأمن، يظل تنفيذ ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي عاملاً رئيسياً في دعم استعادة السلام والاستقرار، ونشيد بقيادة كينيا. ولكن من الضروري أيضاً حماية التقدم المحرز بشق الأنفس في مواجهة الكوارث الطبيعية في هايتي – وهو بلد معرض بشدة لمخاطر طبيعية تفاقم مواطن الضعف القائمة. لذلك يجب علينا الاستثمار أكثر في بناء القدرة على الصمود، خاصة في مواجهة التأثير المتزايد لتغير المناخ. ولضمان استجابة مستدامة وفعالة، تعمل سويسرا مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات الهايتية على تدابير الحد من المخاطر في مقاطعة الجنوب.

ثانيا، يجب وضع حد للإفلات من العقاب. ويجب تقديم المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وخاصة ضد النساء والفتيات، إلى العدالة. غير أنه ومن أجل تحقيق العدالة للضحايا، من الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية لهذا العنف. ولا يزال تدفق الأسلحة يشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلام. ولذلك، فمن الضروري تكثيف جهودنا لإنفاذ حظر الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بتجديد نظام الجزاءات بالإجماع وندعو إلى تنفيذه بالكامل. وفيما يتعلق بالإغاثة الفورية، تدعم سويسرا بنشاط الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الطبية للضحايا، مع توعية الجهات الفاعلة المحلية وتعزيزها من أجل تقديم المساعدة إليهم.

ثالثا، يجب أن تظل حماية الأطفال ورفاههم أولوية. ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد تجنيدهم واستخدامهم من جانب العصابات، مما يشكل انتهاكات خطيرة. ويحتاج هؤلاء الأطفال، الذين هم في المقام الأول والأخير ضحايا، إلى مزيد من الدعم لإعادة إدماجهم وفقا للمعايير الدولية. ونشجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على مواصلة جهوده الهامة في هذا المجال ونرحب أيضا بتعاون بعثة الدعم المتعددة الجنسيات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز قدرتها على التعامل مع الأطفال ضحايا العصابات. وفي نهاية المطاف، تتطلب حياة أي طفل يحطمها العنف منا العمل بعزم وإصرار على تهيئة مستقبل ينعم فيه الأطفال بالسلام.

ولقد شدّدت السيدة دوسينا على أن العدالة وحقوق الإنسان والمسؤولية هي الركائز التي ستتمكن هايتي على أساسها من بناء سلام دائم وتحقيق الازدهار في المستقبل. ويبقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ركيزة أساسية للاستجابة الدولية لتحقيق ذلك الهدف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بحالة بلدي، هايتي. إن التزامهم المستمر دليل ملموس على الأهمية التي يولونها لاستقرار ورفاه الشعب الهايتي. ونحيط علما بمختلف الملاحظات والشواغل التي أعرب عنها للتو أعضاء مجلس الأمن.

وأرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والسيدة راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، والسيدة ماريا إيسابيل سلفادور الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة دوسينا من الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في هايتي.

وأود أن أتقدم بالشكر الخاص للممثلة الخاصة للأمين العام على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2024/742) وعلى إحاطتها المفيدة جدا بشأن التطورات الأخيرة في البلد. يصف التقرير الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية لمساعدة الحكومة على مواجهة الأزمة في هايتي. وتجسد تلك الوثيقة أيضا التحديات العديدة التي تواجه بلدنا وجهود الحكومة لتعزيز الأمن وتحسين الحوكمة واستعادة سيادة القانون في البلد. ونحيط علما

بالتوصيات التي أبرزها تقرير الأمين العام ونود أن نؤكد أن الحكومة الهايتية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتحسين الأمن وتلبية مختلف الاحتياجات العاجلة لشعبنا.

ولا تزال هايتي تواجه أزمة معقدة ومتعددة الأوجه تشمل تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية وإنمائية وإنسانية وتحديات في مجال حقوق الإنسان. وتواصل العصابات المسلحة توسيع نطاق سيطرتها على مناطق جديدة باستخدام مستويات عالية من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم القتل والاختطاف، مما يؤدى إلى نزوح الآلاف قسراً.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم أفراد من عصابة غران غريف، بقيادة الزعيم لوكسون، الذي فرضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات مؤخراً، بلدة بونت سوندي في مقاطعة أرتيبونيت، فقتلوا حوالي 115 شخصاً وأصابوا العديد من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم نساء وأطفال. كما أجبروا 300 6 شخص على الفرار من منازلهم. وهذا الأسبوع، تعرضت العديد من الأحياء النائية في العاصمة بورت أو برنس، بما في ذلك حي تاباري حيث تقع السفارة الأمريكية، لهجمات عنيفة شنها أفراد مدججون بالسلاح. ويذكر تقرير الأمين العام أنه رداً على أعمال العنف، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، عمليات واسعة النطاق لمكافحة العصابات في عدة أحياء من بورت أو برنس. وحققت هذه العمليات بعض النجاح، حيث أمكن تخليص بعض الطرق والأحياء من وجود العصابات.

غير أنه على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، نفذ أفراد بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات والشرطة الوطنية الهايتية عمليات أمنية مشتركة مستمرة ومحددة الأهداف في المناطق التي تسيطر عليها العصابات، بما في ذلك وسط مدينة بورت أو برنس وغانتير ودلماس. ولا تزال النتائج المتوقعة بعيدة المنال. فلا تزال قوات الأمن تواجه صعوبات في الحفاظ على سيطرتها على المناطق المتنازع عليها بسبب نقص الموارد، ولا سيما الموارد البشرية والمادية، مما يحد من قدرتها على تعزيز وجودها المادي الذي لا يتجاوز حالياً 400 فرد شرطة من أصل العدد الإجمالي المتوقع، وهو 500 2.

ويجب ألا يغيب عن بالنا البعد الإنساني للأزمة الحالية في هايتي. فعلى الرغم من التقدم المحرز على الجبهتين السياسية والأمنية، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد كارثية. ففي الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، ارتفع عدد النازحين داخلياً بنسبة 22 في المائة، من 000 578 إلى أكثر من 000 700 شخص ويمثل الأطفال أكثر من نصف مجموع النازحين.

ويواجه نظام الرعاية الصحية في هايتي الانهيار، لأسباب من بينها محدودية الوصول إلى الوقود اللازم للبنية التحتية الصحية والهجمات التي تستهدف المستشفيات ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية بسبب ارتفاع معدلات التناقص الطبيعي. وقد أثر الوضع أيضا على نظام التعليم. حيث تؤثر إغلاقات المدارس وعدم انتظام تشغيلها بشدة على قدرة الأطفال على التعلم.

ويظل الأمن الغذائي والصحة والحصول على التعليم من الأولويات الأساسية للحكومة. ويعاني أكثر من نصف سكان البلد من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وحتى 3 تموز/يوليه 2024، لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية في هايتي لعام 2024 إلا بنسبة 24 في المائة تقريبا من المبلغ المطلوب وقدره 673,8 مليون دولار، وهذا بوضوح غير كافٍ لمعالجة الأزمة الإنسانية التي نمر بها.

ويشير الأمين العام إلى أن حالة الأطفال لا تزال تثير القلق بشكل خاص، حيث لا يزالون ضحايا لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك القتل والعنف الجنسي والهجمات على المدارس، بالإضافة إلى قيام العصابات بالاتجار بهم وتجنيدهم. ونظراً لتدهور الحالة، تحتاج هايتي إلى دعم معزز ومستدام ومنسق.

وتواصل هايتي العمل بشكل وثيق مع شركائها الدوليين لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً ونسعى جاهدين لتعزيز قدرة مؤسساتنا على الصمود من أجل مواجهة تلك التحديات بطريقة مستدامة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل

والتشويه والاغتصاب والاختطاف ونهب الممتلكات الخاصة ومرافق الخدمات الاجتماعية، لا تزال مستمرة في أجزاء واسعة من البلد.

وفي حين انخفضت جرائم القتل والاختطاف في وسط مدينة بورت أو برنس، يشير التقرير إلى أن الحالة تدهورت بشكل كبير في المناطق المجاورة الأخرى، مثل بلديات غانتييه وتاباري وبيرنييه وغريسييه. وفي تلك الأحياء وغيرها من الأحياء التي تسيطر عليها العصابات، يواصل أفراد العصابات معاملة ضحاياهم بوحشية بالغة، بما في ذلك تنفيذ عمليات إعدام علنية وقتل عائلات بأكملها بزعم تعاونها مع الشرطة.

وعلى الصعيد السياسي، شكّل التنصيب الرسمي للمجلس الانتخابي المؤقت في 18 تشرين الأول/أكتوبر مرحلة حاسمة في عودة النظام الديمقراطي في هايتي. وعلى الرغم من عدم اكتمال المجلس الانتخابي المؤقت، مع الغياب الملحوظ لممثلي قطاعي المرأة وحقوق الإنسان، فإن هذا الحدث الذي طال انتظاره يشكل علامة فارقة في عملية استعادة المؤسسات الديمقراطية. ومن خلال المجلس الرئاسي الانتقالي ورئيس الوزراء، تؤكد الحكومة الهايتية من جديد التزامها بتنظيم انتخابات تتسم بالشمول والشفافية. وعلى الرغم من التحديات المطروحة، فإن هذه الخطوة مؤشر قوي على رغبة سلطاتنا في استعادة شرعية مؤسسات الدولة وإرساء الأسس لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً لها.

لكن استعادة الأمن تظل الشغل الشاغل لقادتنا. ويدعو تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي إضافي عاجل للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني من أجل ضمان استمرار انتشارها وتحقيق أهدافها. ويتطلب السياق الحالي، الذي يتسم بتزايد انعدام الأمن، مضاعفة الجهود لضمان بيئة مواتية لإجراء الانتخابات. ولا تزال قوات الأمن الوطني تعمل على استعادة النظام والسماح للسكان بالمشاركة بأمان في العملية الانتخابية. إن هذا الجهد المزدوج – المبذول لاستعادة الأمن وإجراء الانتخابات – ضروري لإعادة هايتي إلى طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة. وتُظهر المبادرات المتخَذة مؤخرا لتعزيز قوات الأمن الوطني، وكذلك التعاون مع البعثة، تصميمنا على استعادة سلطة الدولة وضمان أمن مواطنينا.

ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء بطء نشر البعثة الذي يرجع بوجه خاص إلى الصعوبات التي تواجهها في إيجاد التمويل اللازم لعملياتها. ومن هذا المنطلق، بعث رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي، سعادة السيد ليسلي فولتير، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها تحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي إلى بعثة لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن. ونعتمد على الأعضاء لإظهار التفهم وحسن النية من خلال النظر بإيجابية إلى هذا الطلب.

أود أن أغتنم فرصة انعقاد هذه الجلسة لأستنكر بشدة الحالة الخطيرة المتمثلة في عمليات الترحيل الجماعي لمواطنينا التي قامت بها الجمهورية الدومينيكية. وإذ نعترف بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في إدارة حدودها وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالهجرة، يجب أن تكون تلك الإجراءات متوافقةً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وخاصة تلك التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية وحقوق المهاجرين. ولهذا ووفقا للقانون الدولي والمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، تعترف جمهورية هايتي اعترافا كاملا بحق الجمهورية الدومينيكية في ممارسة سيادتها على أراضيها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة تدفقات المهاجرين. ولكن يجب ممارسة هذه السيادة وفقًا للمعايير الدولية، وخاصة تلك المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولا يشكل ما تمارسه السلطات الدومينيكية من عمليات ترحيل جماعي للمواطنين الهايتيين انتهاكات للحقوق الأساسية فحسب، بل، تعارض أيضًا مع الصكوك الدولية. وتتعارض عمليات الترحيل أيضا مع الاتفاقات الثنائية الموقعة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، ولا سيما مذكرة التفاهم لعام 1999 بشأن آليات الإعادة إلى الوطن. وتدين هايتي بشدة هذه الممارسات التي تتعارض أيضًا مع مبدأ حسن الجوار. وتؤكد مجددا جمهورية هايتي، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، التزامها بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وتدعو إلى التضامن الدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تؤجج التوترات

وتعيق العلاقات السلمية بين البلدين. ولذلك، تؤكد هايتي مجددا في هذا الصدد استعدادها للعمل بالتعاون مع الجمهورية الدومينيكية من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن هذه الحالة الخطيرة، ولكنها تصر على ضرورة ضمان معاملة المهاجرين معاملةً إنسانيةً وكريمةً تحترم حقوقهم. وندعو المجتمع الدولي إلى مراقبة الحالة عن كثب والتشجيع على اتباع نهج منصف وموحد في التعامل مع أزمة الهجرة.

ولا بد من التذكير بأن المجتمع الدولي – وخاصة مجلس الأمن – يتحمل مسؤولية منع وقوع الأزمات الإنسانية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. إن عدم احترام المعايير الدولية الذي أظهرته عمليات الترحيل المذكورة يزيد من تفاقم الحالة الحرجة أصلاً لهايتي، البلد الذي يواجه تحديات هائلة من حيث الأمن والحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يعلم الأعضاء. إن الموجةُ المفاجئة من الأشخاص الذين أُعيدوا بوحشية في سياق بالغ الهشاشة بالفعل، تختبِر قدرتَنا على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة. ولن تؤدي هذه الحالة إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي نشهدها حاليًا.

وأود اليوم أن أؤكد على الطابع الملح جدا للحالة في بلدنا الذي يواجه تحديات متعددة لا تعرض الأمن الوطني للخطر فحسب، بل وتشكل أيضا تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. لا تزال هايتي عند منعطف حرج وإننا ندرك أن السلطات الهايتية والشعب الهايتي هم الأطراف الفاعلة حقا في بناء مستقبلهم. إن المسؤولية تقع أساسا على عاتقهم. ولكن من واجبنا الجماعي بصفتنا مجتمعا دوليا أن نضاعف جهودنا لدعم المؤسسات الهايتية في نضالها من أجل استعادة النظام والأمن واحترام حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريز غيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2024/742) وننوه بالعمل العظيم الذي أنجزته الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي. ونشكر أيضًا مقدمي الإحاطات على العروض المفيدة التي قُدمت بعد ظهر اليوم والتي كانت أيضًا صادمة ومقلقة.

منذ آخر مرة تكلمت فيها أمام مجلس الأمن في 3 تموز/يوليه (انظر S/PV.9679)، جدد المجلس ولايات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي ونظام الجزاءات، مما يدل دون شك على التزام المنظمة المتزايد تجاه هايتي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، لا تزال الحالة في هايتي خطيرة ومقلقة. وتتزايد سيطرة العصابات الإجرامية على الأراضي في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى حيث وصلت حاليا إلى 85 في المائة. وأوضح رئيس الوزراء غاري كوني يوم أمس تحديدا أنه اضطر إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية نظراً إلى

> ”الحالة المقلقة السائدة، وخاصة في بورت أو برنس ومنطقة أرتيبونيت. هناك تهديد حقيقي لأحياء استراتيجية مثل سولينو وغيرها من المناطق التي حُررت مؤخراً“.

ولا تزال مؤسسات الدولة معرضة للخطر بسبب الأعمال الإجرامية والاعتداءات العنيفة على المسؤولين من القطاعين العام والخاص والمرافق العامة والخاصة، كما وصفها بالتفصيل بعد ظهر اليوم عدة متكلمين. ويضاف إلى ذلك تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الذي يزيد من إضعاف قدرات مواجهة أنشطة المنظمات الإجرامية. وتشكل المذبحة الأخيرة التي راح ضحيتها أكثر من 115 شخصًا في مجتمع بون سوندي المحلي – وهي أسوأ مذبحة شهدتها هايتي منذ سنوات – دليلا ملموسا على المعاناة والعنف الخارج عن السيطرة الذي يستمر في التأثير على جارتنا. ويجب أن نتذكر أن العصابة المسؤولة عن تلك المجزرة، غران غريف، كانت مسؤولة أيضًا عن إغلاق مستشفى في شباط/فبراير 2023 في المنطقة نفسها والذي كان يقدم الرعاية لفائدة 000 700 شخص.

ويشير هذا السيناريو المشؤوم بوضوح إلى ضرورة أن تستكمل هايتي تشكيل القوة شديدة البأس الموعودة على وجه السرعة. إن قيادة كينيا للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني كانت بالغة القيمة، وكذلك الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة والجماعة الكاريبية، بما في ذلك بلدان منطقة البحر الكاريبي التي نشرت بالفعل قوات، ومن بينها القوات التي وصلت من جزر البهاما مؤخراً. ولا بد لي أيضاً من

التشديد على التزام كندا بتوفير التدريب للبعثة وتجهيزها، وعلى الدعم الذي تقدمه بلدان أخرى، بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي الذي قدمته حكومة الجمهورية الدومينيكية. وقد تولى بلدنا عنصر الإجلاء الطبي للبعثة بحيث يتلقى أفرادها العلاج في مستشفيات بلدنا عند الضرورة. وقد تلقى عدة أفراد تابعين للبعثة العلاج في مستشفياتنا.

وبعد مرور أربعة أشهر على نشر أوائل أفراد البعثة، وعلى الرغم من جهودهم التي لا يمكن إنكارها، كان من المأمول أن تتحقق نتائج أفضل. وأمام هذا الحالة، اضطرت الجمهورية الدومينيكية إلى اتخاذ تدابير استثنائية. وقرر مجلس الأمن والدفاع الوطني، في بداية الشهر الجاري، تكثيف عمليات منع المهاجرين بغية الحد من التدفق المستمر والهائل للمهاجرين غير الشرعيين إلى البلد. كما أخذ المجلس في الحسبان الخطر المحتمل لامتداد العنف الناجم عن الجريمة المنظمة في هايتي خارج حدود هذا البلد. إن حكومة الجمهورية الدومينيكية ليست في وضع يمكنها من الاستجابة للدعوة غير المعقولة إلى وقف عمليات الإعادة إلى الوطن، لأن ذلك سيكون بمثابة إعلان عن فتح الحدود، مما يشجع على مزيد من الهجرة غير النظامية إلى البلد. فلن نسمح أبداً بحدوث ذلك. ويوجد اليوم 147 000 طالب هايتي في مراحل التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساسي والثانوي؛ وخُصص للهايتيين 16 في المائة من ميزانية الصحة العامة في الجمهورية الدومينيكية. وهناك حدود.

إن الأزمة التي تجتاح هايتي هي مسؤوليتها وقد تفاقمت بسبب عدم تقديم دعم مستمر وفي الوقت المناسب من المجتمع الدولي. ونحن الدومينيكيين لم نكن قط مصدراً لأي حالة إنسانية أو اقتصادية أو انعدام أمن في هايتي. لكننا نتعامل مع الأزمة بمفردنا تقريباً منذ عقود من الزمن. وكما قال الرئيس لويس أبي نادر كورونا في بيانه الأخير أمام الجمعية العامة:

”من غير المقبول في هذه المرحلة أن الدول التي كان لها تأثير على الحالة في هايتي أو التي التزمت بحل المشكلة لم تف بوعودها بالكامل“.

لا يمكننا أن نغفل أن ضمان الاستقرار في هايتي يجب أن يشمل إجراء الانتخابات، الأمر الذي يثير قلقاً مشروعاً بالنسبة لنا نظراً لأن الحالة الراهنة في هذا البلد تؤثر مباشرة على بلدنا. ولهذا السبب نشعر بأننا ملزمون بمتابعة هذه العملية. ومن المستحيل التفكير في تنظيم الانتخابات وإجراؤها في ظل الظروف الحالية. فقد أعاق التأخير في إعادة النظام إلى حد كبير تنظيم العملية الانتخابية بأكملها. فمن دون السيطرة على الأراضي؛ ومن دون السيطرة الكاملة والفعالة للمجلس الانتخابي المؤقت؛ ومن دون استكمال القوائم الانتخابية؛ ومن دون جدول زمني للعمليات الأساسية، لا يمكننا أن نتوقع إجراء الانتخابات في الموعد المحدد. ويجب العمل بطريقة منسقة مع الأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى لتوفير تعاون تقني في المسائل الانتخابية من شأنه أن يمهد الطريق نحو إعادة إرساء الديمقراطية. وقد ذكرتُ في البيان الذي أدليت به في تموز/يوليه أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أصبح منارة أمل للشعب الهايتي، وفي هذه المرحلة الجديدة يجب أن يظل ركيزة أساسية لدعم الحكومة الانتقالية والبعثة ولتنظيم العملية الانتخابية الحتمية.

لقد دأب بلدنا على التضامن مع الشعوب الأخرى عندما كانت بحاجة إلى مساعدتنا. فذلك جزء من تقاليدنا. ونقدر تقديراً كبيراً أن دولاً أخرى قد تمكنت من مساعدتنا في حالاتنا الصعبة. لكن الجمهورية الدومينيكية تسترشد أيضاً بالمبدأ غير القابل للتفاوض وهو الحفاظ على أمنها الوطني وسيادة القانون.

فلا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالانهزام أمام مجموعة الظروف الصعبة التي لا تزال قائمة. لقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا لدعم الشعب الهايتي دون مزيد من التردد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد لوكالي (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ من خلالكم الوفد السويسري على القيادة المثالية لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام سلفادور على إحاطتها الشاملة بشأن العمل

المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والحالة في هايتي. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى المديرة التنفيذية لليونيسف السيدة راسل والسيدة دوسينا على أفكارهما الثاقبة. وأنوه مع الامتنان بمشاركة أخي العزيز وزميلي الممثل الدائم لهايتي، السفير أنطونيو رودريغ، كما أنوه بمشاركة معالي السيد روبرتو ألفاريس جيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

لقد شهدنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية إنجازاً رائعاً في تعامل مجلس الأمن مع ملف هايتي. فقد جدد المجلس بالإجماع ثلاث ولايات بشأن هايتي. جدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في 12 تموز/يوليه (انظر S/PV.9684)، وولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في 30 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9735) ونظام الجزاءات المفروضة على هايتي في 18 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9752). وتعرب كينيا عن امتنانها. وأحيي جميع أعضاء مجلس الأمن على التأكيد الواضح لشعب هايتي بأن المجتمع الدولي لا يتزعزع في دعمه له. فمن خلال الأفعال، أبدى أعضاء المجلس عزمهم وقدموا قيادة تتفق مع ولايتهم لاستعادة كرامة النساء والرجال والأطفال الذين يعانون من العنف والحرمان وعدم الاستقرار منذ أمد طويل.

إن تدهور الأمن المبلغ عنه في بورت أو برنس يبعث على القلق البالغ. لكن الأمل لم يفقد، لا سيما مع القدرة المجربة للشعب الهايتي على الصمود وعزيمة قادته السياسيين وجهود البعثة والدعم القوي من مجلس الأمن. ويشرف كينيا أن تتولى القيادة للبعثة التي تعد ابتكاراً من جانب المجلس. وعلى الرغم من أن البعثة لا تزال في مرحلة مبكرة من انتشارها، فإنها عامل تمكين بالغ الأهمية يتيح لهايتي فرصة لتخطو خطوات ملموسة على المسارين الأمني والسياسي في هايتي. وهي عامل تمكين مهم لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، كما أنها عامل تمكين مهم لتوفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك إعادة فتح المدارس والمستشفيات واستئناف النشاط الاقتصادي في المناطق التي كانت تسيطر عليها العصابات حتى الآن.

وأحيي شجاعة وتصميم الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، على إعادة إرساء الأمن، خاصة في جزءٍ من بورت أو برنس. وعلى الرغم من الصعاب الكثيرة، فقد أطلقوا معاً عمليات واسعة النطاق لمكافحة العصابات، ونجحوا في تأمين بعض البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية والقصر الوطني والمطار الدولي ومحيطه والمستشفى الوطني والميناء البحري الرئيسي في بورت أو برنس.

تمثل هذه المكاسب التي حققتها الوحدة الأولية المكونة من 410 من أفراد الشرطة، والتي تمثل 16 في المائة فقط من القوام المقدر بـ 2 500 من أفراد الشرطة المطلوبين، دليلاً على صحة المفهوم وتبرهن على إمكانية نجاح البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني المنتشرة بالكامل والمزودة بالموارد الكافية. هناك حاجة ماسة إلى زيادة في نشر أفراد البعثة. ونرحب بتعهدات عدد من البلدان بتقديم أفراد، لا سيما من المنطقة، ونتطلع إلى نشرهم لينضموا إلى بليز وجزر البهاما وجامايكا وكينيا التي ساهمت بـ 410 أفراد شرطة في الميدان.

تبذل كينيا قصارى جهدها للوفاء بتعهدها بتقديم 1 000 من أفراد الشرطة. وقبل أسبوعين، قام رئيس الوزراء كونيل بزيارة دولة إلى كينيا، أكد خلالها الرئيس ويليام روتو استعداد كينيا لنشر 600 فرد شرطة إضافي. يخضع هؤلاء الأفراد حالياً لتدريبات ما قبل النشر وسيكونون جاهزين للبعثة بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، يخضع نشرهم لتوافر الموارد المطلوبة والترتيبات اللوجستية.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات سخية بالأموال والمعدات والدعم اللوجستي، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام. بيد أن هناك فجوة كبيرة في الموارد لا تزال موجودة. لذلك نرحّب بنداء الأمين العام إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم مالي إضافي عاجل للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني ونؤيد هذا النداء لضمان انتشارها الكامل وإنجاز ولايتها.

وأود أن أكرر أن البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، على الرغم من أنها تعد تدخلاً حاسماً ومبتكراً، ليست سوى جزء من الحل.

ولن يتحقق استقرار هايتي إلا من خلال نهج متعدد الجوانب يعالج الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها. وبالتالي، ستواصل البعثة التنسيق والعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الهايتية.

ونرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس لاستخدام أدواته على نحو أشد، ولا سيما نظام العقوبات. يجب على زعماء العصابات والمتواطئين معهم أن يفهموا أن المجلس لن يسمح لهم بمواصلة الجريمة العابرة للحدود والعنف ضد المدنيين في هايتي. ونحث جميع الدول ذات الصلة على تنفيذ نظام العقوبات بشكل أقوى من أجل الحد من تدفق الأسلحة إلى العصابات. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدته السلطات الهايتية في هذه المسألة وغيرها من المجالات التي تدخل في نطاق ولايته.

أخيراً، أؤكد مجدداً تضامن كينيا الثابت مع إخوتنا وأخواتنا الهايتيين. وسنواصل العمل معاً لاستعادة الأمن من أجل تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لشعب هايتي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.